في التاريخ السياسي

الدستور الهندى الجديد

هل يكون نذير ثورة قومية جديدة

لمؤرخ كبير

الهند الآن فى مفتتح عهد جديد من تاريخها قد يكون بدء استقرار وسكينة ، وقد يكون فاتحة مرحلة جديدة من النضال بين الوطنية الهندية وبريطانيا العظمى. والمسألة الهندية تعود فتشغل الأذهان فى الهند وفى انكلترا ، وتستغرق أعظم جانب من اهتمام السياسة البريطانية . ذلك أن دستور الهند الجديد قد بدىء تطبيقه منذ أول ابريل الجارى ، وهو الدستور الذى أقره البرلمان الانكليزى بعد مناقشات طويلة عنيفة ، وصدر فى يناير سنة ١٩٣٥ باسم « قانون حكومة الهند » Government of India Bill ، مؤلفاً من أربعمائة وإحدى وخمسين مادة ، وخمسة عشر ملحقا على أن يبدأ تطبيقه منذ أول ابريل سنة ١٩٣٧

وقد اقترن تطبيق الدستور الجديد بحوادث داخلية خطيرة . ذلك أن الانتخابات التشريعية أجريت طبقاً لنصوص الدستور الجديد فى شهر فبراير الماضى ، فى إحدى عشرة ولاية تضم مجالسها التشريعية ١٥٨٥ كرسياً ، فتقدم لها نحو خمسة آلاف مرشح ؛ هذا عدا المجالس التشريعية العليا التى تضم ٢٦٠ كرسيا ؛ وبلغ عدد الناخبين نحو ثلاثين مليونا منهم خمسة ملايين امرأة ؛ ففاز حزب المؤتمر الوطنى وهو أعظم الأحزاب الهندية وحزب الوطنية المتطرفة ، وزعيمه الباندت جواهرلال نهرو بالأغلبية المطلقة فى ست ولايات من الاحدى عشرة . وكان المفهوم أن الحكومة المحلية الجديدة تؤلف من الأغلبية البرلمانية على قاعدة المسئولية الوزارية طبقاً للدستور الجديد ؛ ولكن حزب المؤتمر رفض أن يضطلع بأعباء الحكم فى الولايات التى فاز فيها ، فلجأت الحكومة البريطانية إلى اختيار أعضاء الحكومات الجديدة بطريق التعيين حسبما نص عليه الدستور أيضا ؛ بيد أن هذا الاجراء لا يمكن ان يعتبر فى بداية العهد الجديد حلا موفقا ، بل ربما كان بالعكس نذير مرحلة جديدة من النضال بين الوطنية الهندية والسياسة البريطانية

وترجع هذه المقاطعة من جانب حزب المؤتمر ، حسبما صرح وزير الهند اللورد زتلاند فى مجلس اللوردات إلى ما طلبه حزب المؤتمر من ضمانات خاصة لتولى اعباء الحكم ؛ خلاصتها أن يتعهد الحاكم بأن يتبع مشورة وزرائه وألا يخالف القرارات الدستورية ، وألا يستعمل سلطته الخاصة فى التدخل أو الضغط على الوزارة ، وهى عهود أبى الحكام أن يقطعوها لحزب المؤتمر . وترتب على ذلك أن قرر الحزب التنحى عن قبول اعباء الحكم ، فخلق بهذا التنحى موقفا فى غاية الخطورة والحرج ؛ ويتأهب الحزب الآن ليخوض عن طريق المعارضة البرلمانية نضالا عنيفا لا يمكن التنبؤ بعواقبه

* * *

والدستور الهندى الجديد هو أقصى مرحلة بلغتها السياسة

الناس وعاد بعد أن ينام الناس حتى لا يراه الناس : وإذا عزم على الرياضة فليلا حتى تستره ظلمة الليل ، وإذا مشى فى الشارع ليلا اختار من الشوارع أحلاها من الناس

* * *

تملكه خلق الرحمة فظهر منه فى كل شىء : رحم الناس فخرج لهم عن ماله . ورحم المرأة فأبى أن يتزوج ، ورحم الحيوان فعاش نباتيا ، وأخيراً رحم نفسه . وويل للإنسان إذا رحم نفسه وأشفق عليها ! إنه ليعذب فى ذلك عذابا لا يعذب به أحد . نعمة كبرى أن يرحم الانسان غيره ، وشقوة كبرى أن يرحم الانسان نفسه . فالرحمة استضعاف للمرحوم ، فاذا استضعف نفسه فهناك الألم وهناك الحسرة ، وهناك فقدان الثقة بالنفس ، وهناك انسحاب من الجهاد فى الحياة ، وهل الحياة إلا جهاد ؟

رحم الله « على فوزى » فقد عاش غريبا ، ومات غريبا ، وأخشى أن يبعث غريبا

احمد أمين

البريطانية فى تحقيق الأمانى الهندية فى سبيل الحكم الذاتى؛ وكان أول خطوة قطعتها السياسة البريطانية فى هذا السبيل فى سنة ١٩١٩ ، غداة الحرب الكبرى ، حينما رأت أن تثيب الهند البريطانية عما قدمت لبريطانيا العظمى من جليل المعاونات فى الحرب الكبرى . فنى ديسمبر سنة ١٩١٩ ، استصدرت الحكومة البريطانية دستور الهند الجديد المعروف بدستور مونتاجو وشلمسفورد ؛ والأول وزير الهند والثانى نائب الملك فى ذلك الحين ؛ وعمقتضى هذا الدستور منحت الهند لأول مرة بعض الحقوق والمزايا الدستورية المحدودة ؛ فألغى المجلس التشريعى الذى كان خاضعا لرأى نائب الملك ، وأنشئت مكانه هيئة تشريعية جديدة تضم هيئتين : الأولى مجلس الدولة Council of state والثانية الجمعية التشريعية Legislative Assembly ، وتؤلف الأولى من ستين عضوا منهم ستة وعشرون معينون ، والثانية من مائة وأربعة وأربعين عضوا منهم أربعون معينون ؛ واختصت الحكومة المركزية بالنظر فى الشئون السياسية والمالية والدفاع الوطنى والاشراف على الامارات وقصرت مهمة الحكومات المحلية (حكومات الولايات) على معالجة الشئون الادارية ؛ ونص فى الدستور الجديد على أنه مؤقت وأنه تمهيد لانشاء الحكم الذاتى ، وأنه سيعاد النظر فيه بعد فترة انتقالية قدرت بعشرة أعوام

ولكن هذه المنحة الضئيلة كانت صدمة شديدة للأمانى الهندية ، فاضطرمت الهند من أقصاها إلى أقصاها بفورة قوية من السخط ، وظهر مهاتما غاندى فى الميدان يذكى ضرام الحركة الوطنية بدعوته الى المقاطعة السلمية والعصيان المدنى ، وجازت الهند مرحلة عنيفة من الاضطراب ؛ ولجأت السياسة البريطانية الى وسائل القمع المنظم . وفى سنة ١٩٢٨ بدأت اللجنة الدستورية أو لجنة الاصلاح الدستورى التى ألفت برياسة السير جون سيمون مهمتها فى درس المسألة الهندية ، وكان تالفها تطبيقا لدستور مونتاجو وشلمفورد ، اذ نص على اعادة النظر فيه بعد عشرة أعوام ، وحددت مهمة اللجنة الجوهرية بما يأتى :

ان تبحث فى كيفية سير الادارة الحكومية ، ونمو التعليم وتقدم النظم النيابية فى الهند البريطانية وما يتعلق بذلك من الشؤون ، ثم التقرير عما اذا كان يرغب فى تطبيق مبدأ الحكومة الذاتية والى أى حد ، أو ما اذا كان يجب توسيع او تعديل أو تقييد مرحلة الحكم الذاتى القائمة . ويدخل فى ذلك بحث ما اذا كان يرغب فى إنشاء قاعة تشريعية اخرى فى المجالس التشريعية المحلية . واستمرت اللجنة فى طوافها ودراستها بالهند مدى أشهر ، وانقسم الرأى العام فى الهند ازاءها قسمين ، فريق يؤيد التعاون معها ، وفريق وهو الأغلبية يدعو الى مقاطعتها . وفى أواخر سنة ١٩٢٩ ألقى اللورد ايروين نائب الملك تصريحه المشهور بان الغاية التى تتوخاها الحكومة البريطانية من الاصلاح الدستورى هى الوصول بالهند الى مركز الأملاك المستقلة (نظام الدومنيون) ؛ فبث هذا التصريح فى الحركة القومية روحا جديدا ، وأيقنت انها سائرة الى الظفر ، ونزل غاندى الى ميدان النضال كرة أخرى ، وقام بحملته الشهيرة فى سبيل العصيان المدنى ، وعادت السياسة البريطانية الى خطة القمع العنيف ، وقبض على غاندى وآلاف عدة من أنصاره ، ولكن الاضطراب بلغ حدا اضطرت معه السياسة البريطانية الى التراجع ، فتفاوض نائب الملك مع غاندى ، وأطلق سراح الزعيم الكبير ، واتفق على أن يشهد مؤتمر الهند الذى أزمع عقده فى لندن لبحث المسألة الهندية وان تلغى حكومة الهند جميع اجراءات القمع التى اتخذتها

وفى أثناء ذلك صدر تقرير لجنة سيمون فى مجلد ضخم ، وفيه بحوث ضافية عن أحوال الهند الاجتماعية والطائفية . وخلاصة رأى اللجنة هو أن تجربة الاصلاح الدستورى مدى الأعوام العشرة ليست كافية لتقرير الخطة الدستورية الملائمة ، وان الشعب الهندى ، نظرا لظروفه الجنسية والطائفية ، وما يفرق بين عناصره من اختلافات عميقة فى الدين واللغة والتقاليد والعادات والخواص ، ليس أهلا للتمتع بحكومة ذاتية مسؤولة ؛ وأما فيما يتعلق بالتوصيات ، فقد أوصت اللجنة بعدة اصلاحات نظامية وادارية خلاصتها أن تعتبر الهند البريطانية دولة متحدة قوامها الولايات ، وان تعدل حدود الأقاليم الحالية ، وأن يمنح حق الانتخاب لبعض الطبقات بشروط معينة ، وان يستبقى المبدأ الطائفى فى توزيع الدوائر الانتخابية ، وان تفصل ولاية بورما عن الهند لأنها تكون وحدة مستقلة ، وبعض توصيات

ثانوية أخرى لأصلاح التعليم والنظم الادارية . وهكذا جاءت توصيات لجنة سيمون ضربة جديدة للأمانى الهندية القومية ؛ بيد أن الحكومة البريطانية أشارت يومئذ الى أن توصيات اللجنة لا تخرج عن الآراء الاستشارية ، وان مسالة الهند برمتها ستبحث فى المؤتمر الخاص بذلك ؛ وعاون اللورد ايروين بتصريحه بان الحكومة البريطانية تبغى بالاصلاح الدستورى أن تصل بالهند الى مركز « الدومنيون » ، على تهدئة الرأى العام والتمهيد لعقد المؤتمر فى نوع من التفاهم والوئام

* * *

وفى اكتوبر سنة ١٩٣٠ عقد مؤتمر الهند المعروف بمؤتمر المائدة المستديرة فى لندن ، وشهده غاندى ممثلا للهند مع عدد كبير من الزعماء الهنود يمثلون مختلف الطوائف والاحزاب ، ولكن المؤتمر عقد فى جو من الاضطراب والخلاف ، وانشق ممثلو الهند على أنفسهم فى المسألة الطائفية ، فرأى غاندى أن يتمسك بالانتخاب المطلق ، ورأى المسلمون ان يحتفظوا بالحقوق والنسب الطائفية . ولما اشتد الجدل والخلاف ، وعجز المؤتمر عن الوصول الى اتفاق شامل ، أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستتناول الأمر بيدها مادام الهنود أنفسهم لم يتفقوا

وهكذا استعادت الحكومة البريطانية حريتها فى العمل ، واتخذت تقرير لجنة سيمون ومقترحاتها أساسا لوضع الدستور الهندى الجديد ؛ وصدر قانون الهند الجديد فى يناير سنة ١٩٣٥ بعد مباحثات ومفاوضات شاقة بين الحكومة والأحزاب ، وبعد مناقشات عنيفة داخل البرلمان وخارجه ، وبدىء بتطبيقه فى الهند البريطانية منذ أول ابريل سنة ١٩٣٧ حسبما نص فيه ؛ فغدت الهند دولة اتحادية ، واستقلت ولاية بورما بشئونها ، وأجريت الانتخابات الأولى طبقا للدستور الجديد حسبما قدمنا

وقد شرح نائب الملك اللورد لنلثجو مذكان رئيسا للجنة الهند قواعد الدستور الجديد فى بيان رسمى جاء فيه : « يقضى النظام الحالى بان تشرف الحكومة المركزية على أعمال الحكومات المحلية وتراقبها . ولكن الدستور الجديد يرفع هذا الاشراف ، وتغدو الحكومات المحلية مستقلة فى معظم شئونها ، ويتمتع السكان بحكوماتهم المسئولة . أما الحكومة المركزية الجديدة فسوف تغدو حكومة اتحادية

« بيد أن الحكومة المركزية تحتفظ بالنظر فى مسائل الدفاع عن البلاد وفى مسائل السياسة الخارجية ، وليس لوزرائها أن ينصحوها فى هذه الشئون . كذلك يعتبر كل حاكم ولاية مسئولا عن حفظ الأمن والنظام فى ولايته ، وله الحق فى أن يتخذ ما يجب من الاجراءات الضرورية دون رأى وزرائه

« وسيتلقى حاكم الولاية التعليمات مباشرة من وزير الهند ، كما يتلقى التعليمات من الحكومة المركزية . وهكذا نستطيع أن نقول ان الولايات الهندية ستحكم طبقا لآراء الوزراء الهنود المسئولين أمام البرلمانات المنتخبة ، ماعدا بعض مسائل خاصة تبقى خاضعة لإشراف البرلمان الانكليزى »

والآن يطبق الدستور الجديد فى ظروف دقيقة ويقف حزب المؤتمر الوطنى بعد ظفره بالأغلبية البرلمانية المطلقة فى الولايات الست موقف المعارضة . ولقد أعلن زعيم الحزب الباندت نهرو قبيل بدء الانتخابات ان حزبه يعارض الدستور الجديد منذ البداية ، وانه يخوض الانتخابات لا لكى يتعاون مع الحكومة ، ولكن لكى يستعين على محاربتها بالأغلبية البرلمانية ؛ وقد نفذ الحزب وعيده فأبى أن يضطلع باعباء الحكم فى الولايات الست لأنه لم يحصل على الضمانات المطلوبة ، واضطرت السلطة التنفيذية أن تقيم حكومات من عندها ؛ وبذا يشل تطبيق الدستور الجديد منذ الساعة الأولى . والمعارضة تقوى كل يوم وتشتد ؛ فاذا تزمع السياسة البريطانية أن تفعل ؟ ان السياسة البريطانية لابد أن تجد لها مخرجا من هذا المأزق سواء بالتفاهم والمفاوضة ، أو بالمضى فى تجاهل المعارضة وتحديها ؛ بيد أنها سوف تؤثر خطة اللين بلا ريب ؛ وقد رأت السياسة البريطانية ان تقف فى تحقيق الأمانى الهندية فى سبيل الحكم الذاتى عند هذا الحد المتواضع بعد أن لوحت للهند ابان اضطرام الحركة الوطنية ، بامنية الاستقلال الذاتى . أما اليوم وقد خبت الحركة الوطنية ، وسرى اليها التفرق والوهن ، فان الهند لا تستطيع أن تطمح الى نيل المزيد دون أن تخوض مرحلة جديدة من النضال

« مؤرخ »